Parti Socialiste Unifié

Bureau Politique

الحزب الاشتراكي الموحد

المكتب السياسي

الدار البيضاء في 01 شتنبر 2026

من الأمين العام للحزب الاشتراكي الموحد
إلى المحترم السيد رئيس فرع تراسبارنسي بالمغرب

الموضوع :جواب الحزب عن رسالتكم المؤرخة في 27 يوليوز 206 ؛ حول موضوع : رأي الحزب في قضايا محاربة الفساد وموقفه من قانون المسطرة الجنائية والبرنامج المستقبلي للحزب في هذا المجال.

تحية تقديرواحترام،

وبعد؛ فإننا في الحزب الاشتراكي الموحد إذ نشكركم على مبادرتكم التي تنم عن اهتمامكم البالغ بقضايا الفساد في وطننا، ورسم خريطة عن المواقف المختلفة منها ومن القوانين والمساطر المتعلقة بها؛ فإننا نؤكد لكم باختصار شديد مايلي:

أولا في علاقتنا بالموضوع واهتمامنا به ورؤيتنا.

نؤكد لكم أن عنايتنا بالموضوع ليست وليدة ظروف طارئة، أو مناسباتية، ولا تدخل عندنا في ردود الأفعال، وإنما تندرج ضمن القضايا المحورية الممتدة عبر تجربتنا اليسارية في مختلف المحطات وعلى الأقل منذ أواسط الثمانينيات من القرن الماضي... بحيث لا توجد وثيقة من وثائقنا - في كل المحطات التي مررنا بها - لا تشكل محاربة الفساد بمختلف مظاهره قضية محورية فيها.

إن مواقفنا من الفساد معروفة وعبرنا عنها في كل المنابر. و رؤيتنا تتلخص في كوننا -كنا وما نزال- ننظر إلى الفساد كقضية عرضانية لا تمس قطاعا محددا أو مناسبة دون غيرها، بقدر ما تخترق كافة بنيات مؤسسات الدولة وحلقاتها وآليات اشتغالها وعلاقاتها . ونعتبر أن السياسة اللاشعبية واللاديمقراطية المتبعة منذ الاستقلال إلى اليوم خدمت بقوة واستمرار لوبيات الفساد وساعدتها بل شجعتها على تطوير آليات الفساد حتى أضحى مستشريا بقوة في شرايين الدولة والمجتمع ...وخاصة مع واقع زواج السلطة بالمال واجتماعهما في يد طبقة متحكمة في الاقتصاد الوطني، ومنضبطة للتوجيهات الامبريالية بما يخدم مصالحها الفئوية وينميها على حساب الشفافية والتوزيع العادل للثروة.

إننا في الحزب الاشتراكي الموحد نرى أن الفساد أضحى بنية مركبة منصهرة المكونات ومتداخلة المصالح. ولذلك لم نستغرب أبدا من تضييق قانون المسطرة الجنائية رقم 23/03على المبلغين بالفساد وممارساته، وتحجيم أدوار الجمعيات الوطنية الفاعلة في المجال والتضييق القانوني عليها بمنعها قانونيا من التبليغ ومن التقدم كطرف مدني في قضايا الفساد؛ وبالتالي منعها عمليا من القيام بواجباتها وبالمهام التي وجدت من أجلها. بل إن نص المسطرة الجنائية الأخير طال التضييق فيه حتى اختصاصات النيابة العامة وتقييد تدخلها في هذه القضايا بما يعني حماية واضحة للفساد وبنياته. أضف إلى ذلك مختلف الإجراءات المعرقلة لعمل البرلمان ومجلس المستشارين في تشكيل وتفعيل لجان تقصي الحقائق في ملفات الفساد والإثراء غير المشروع، ووأد كل مشاريع النصوص التشريعية التي يمكن أن تفتح أبواب المساءلة والمحاسبة التي ذكرها الدستور وبقيت حبرا على ورق.

ثانيا التزاماتنا

إننا حين نجزم بأن الفساد في بلادنا أضحى بنيويا وأصبح شبكة مركبة متفاعلة المكونات في ارتباط مع المصالح الآنية والمستقبلية لفئات منتفعة من الفساد ،وطبقة أوليغارشية مستفيدة من الوضع العام ؛ فإننا نرى

ضرورة الدفع في كل الواجهات بما فيها الواجهة البرلمانية بكل ما يعيد النظر في كافة أبواب المسطرة الجنائية ذات الصلة بالفساد، وتعديل تلك البنود وتصحيحها بتعاون مع كافة الأطراف ومنها هيئات المجتمع المدني المعنية بالموضوع التي نسعى إلى استرداد حقها في فضح الفساد وضبط تجاوزاته .

وكما كنا دوما فاعلين وفاعلات في مختلف الهيئات الوطنية والدولية بما فيها مؤسسة" برلمانيون ضد الفساد" وكما وقفنا أمس ضد المسطرة الأخيرة وشاركنا في النضال ضدها في الشارع، فإننا نلتزم بأننا سنناضل على واجهة البرلمان المقبل لتصحيح المسطرة وجعلها أداة معززة لحماية المال العام، وفضح الفساد ومحاربة كافة مظاهره استمرارا لنهجنا ووفاء لقيمنا وانسجاما مع قناعاتنا المبدئية وهي الالتزامات التي سجلناها دوما في برامجنا الانتخابية أو وثائقنا التوجيهية بما فيها برنامج الانتخابات التشريعية ل 23" شتنبر 2026- التي سندخلها كتحالف لليسار مع حلفائنا في فيدرالية اليسار الديمقراطي .

إننا نؤكد بالنسبة لسؤالكم الأول على الاستمرار في التزامنا باتخاذ كافة التدابير والانخراط في كل الجهود الرامية إلى مراجعة المادتين 3 و7 من القانون 23/03 سواء في قبة البرلمان استمرارا لرفضنا لهذه الصيغة المناقضة لمبادئ النزاهة والشفافية والمحاسبة خلال السنة الأولى للدورة القادمة بتنسيق مع الأحزاب التي تحمل نفس المبادئ أو من خلال نضالاتنا ومبادراتنا مع هيئات المجتمع المدني المناضلة.

كما نؤكد بخصوص سؤالكم الثاني أننا سنبقى منخرطين بقوة وفعالية في كل ما يرمي أو يساعد على تحقيق أهدافنا الثابتة في تجريم الاثراء غير المشروع سواء داخل المؤسسات المنتخبة أو في الشارع . وقد سبق لممثيلنا في البرلمانات المتعاقبة طرح مشاريع قوانين ودعم كل المشاريع التي تجرم الإثراء غير المشروع، ويحارب الفساد، كما دعونا وندعو إلى التضريب على الثروات الكبرى، وتمنع قنوات الريع بكل أشكاله.

وبالتالي فإننا كحزب اشتراكي موحد سنستمر في النضال ضد الفساد بكل أنواعه و في محاربة الريع وتجريم الاثراء غير المشروع. كما أننا سنسعى في الآجال القريبة نتمناها أن تكون خلال السنة الأولى من عهدة البرلمان المقبل إلى طرح مشروع مستقل لقانون تجريم الإثراء غير المشروع؛ وقد نقبل على تقديم مشروع قانون شامل مع حلفاءنا أملين من المجتمع المدني أن يدعم هذه المشاريع والمبادرات.

كما سنتسمر في توظيف كل الأليات التشريعية والتنظيمية التي يتيحها البرلمان ودعم كافة المبادرات الشعبية والمجتمعية لمحاربة الفساد المركب.

وختاما نعبر على استعدادنا الدائم والقوي للمساهمة في كافة مبادرات وهيئات محاربة الفساد في بلادنا ،لأننا نعتبر ان الفساد مكبل كبير لانطلاق التنمية المنشودة

وتقبلوا السيد الرئيس وكافة عضوات مكتب فرع تراسبارسي بالمغرب أزكى التحيات.

عن المكتب السياسي جمال العسري
الأمين العام للحزب الاشتراكي الموحد

الحزب الإشتراكي الموحد
الأمين العام
د. جمال العسري

5 إقامة الماريشال امزيان زنقة بغداد زاوية زنقة أكادير البيضاء الهاتف: 0522485902 الفاكس: 0522278442
العنوان الالكتروني: psumaroc@yahoo.fr الموقع الالكتروني : www.psu.ma